

حوار مع النائب د. سالم سلامة حول أبرز أعمال لجنة التربية والقضايا الاجتماعية

المجلس التشريعي يعقد جلسة حول "حق الشعب الفلسطيني في الغاز وحماية موارده الطبيعية" بمشاركة برلمانية دولية

د. بحر: ندعو المقاومة لحماية حقوق شعبنا في موارده الطبيعية من النهب الصهيوني

الغاز التي "حكمت ليل"، بعيداً عن موافقة المجلس التشريعي، وشعبنا الفلسطيني، فقد نص القانون الأساسي الفلسطيني على أن إبرام الاتفاقيات ذات البعد الدولي التي يترتب عليها التصرف بالموارد الطبيعية يجب أن يكون وفقاً لنصوص القانون، وبموافقة المجلس التشريعي.

وطالب د. بحر البرلمانات العربية والإسلامية والاتحادات البرلمانية الآسيوية والإفريقية والدولية إلى إطلاق أوسع حملة برلمانية، لدعم حق شعبنا في استرداد حقوقه، ومن بينها حقه في ثرواته الطبيعية وحقوق الغاز وتدفيد الممر المائي البحري الآمن، وتفعيل كافة الجهود البرلمانية الدولية لكسر الحصار.

ودعا الجمعية العامة للأمم المتحدة لوقف جادة انسجاماً ودفاعاً عن المواثيق والقوانين الدولية والإنسانية عبر حماية حق شعبنا في التنقل الحر والأمن وحماية موارده الطبيعية، والتصدي لنهج وسياسة الحصار الصهيوني الذي يشكل أبشع جريمة قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية في العصر الحديث.



الحصار الغاشم". وأكد د. بحر على انعدام مشروعية اتفاقيات

يتيح حرية التنقل وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، ويشكل بوابة لكسر

مقدمتها الانتفاع من حقول الغاز الطبيعي قبالة شواطئ غزة، وتدفيد ممر مائي بحري آمن

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني تقرير اللجنة القانونية حول حق شعبنا الفلسطيني في الغاز وحماية موارده الطبيعية من الاحتلال الصهيوني، بمشاركة برلمانية دولية من دول عربية وإسلامية وأوروبية وأمريكا اللاتينية. وقال رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة د. أحمد بحر في كلمته خلال جلسة خاصة عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حق الشعب الفلسطيني في الغاز وموارده الطبيعية، قال: "لقد آن للحصار الظالم على غزة أن ينتهي، وأن لمعاناة شعبنا أن تنتهي، لذا ندعو المقاومة الفلسطينية لحماية حقوق شعبنا وموارده الطبيعية من النهب الصهيوني، والدفاع عن حقنا في العيش بحرية وأمان".

وأضاف د. بحر "على الاحتلال الصهيوني ألا يعتبر صبر شعبنا ومقاومتنا، وأن يلتقط رسالتنا جيداً، وإلا فإنه سيدفع الثمن باهظاً، وستحطم قيود وسلاسل الحصار رغماً عن أنه". وأوضح أن المجلس التشريعي يعقد هذه الجلسة ليطلق شرارة العمل الجاد والمخلص "للاستعادة حقوقنا الثابتة في مواردها الطبيعية، وفي

03

بمور 29 عاماً على توقيعه

التشريعي: اتفاق "أوسلو" المشؤوم جريمة كبرى بحق شعبنا وخيانة عظيمة للمقدسات

الأرض وتهويد القدس". وشدد المجلس التشريعي الفلسطيني على أن شعبنا بكل مكوناته الوطنية نبذ مشروع أوسلو الذي تسبب بدمار القضية وتغول الاحتلال على حقوق شعبنا.

وقال المجلس التشريعي الفلسطيني: "هناك من لا يزال مستمراً في طريق أوسلو المشؤوم رغم هذا العار والخطيئة الكبرى عبر مواصلة التنسيق الأمني وملاحقة المقاومين واغتيال الوطنيين والزج بهم في السجون في الضفة الغربية".

وأكد المجلس التشريعي على أنه لا سبيل لتحرير الأرض والمقدسات إلا بمشروع المقاومة والتمسك بالثوابت الوطنية وعدم التفرقة بها.



أكد المجلس التشريعي الفلسطيني على أن اتفاق "أوسلو" المشؤوم شكل جريمة كبرى بحق الشعب الفلسطيني وخيانة عظيمة للمقدسات وللثوابت الوطنية. وقال المجلس التشريعي في تصريح صحفي بمناسبة مرور تسع وعشرون عاماً على اتفاق أوسلو: "في الوقت الذي يستذكر فيه شعبنا بكل

فخر واعتزاز ذكرى اندحار الاحتلال عن قطاع غزة عام 2005 بفعل المقاومة الفلسطينية الباسلة، إلا أنه لا يزال يتذكر بالمر وإدانة ذكرى اتفاق أوسلو المشؤوم الذي جرى فيه التنازل عن 78٪ من أرض فلسطين ضمن مشروع تسوية لصالح الاحتلال الصهيوني نتج عنه سرقة

دعا لرفع اليد عن المقاومة

رئيس لجنة الداخلية بالتشريعي: اعتقال السلطة برام الله للمقاومين خدمة للاحتلال وخيانة وفق القانون

من ينفذها ويعطي الأوامر بها وفق ما نصت عليه المادة 4 من قانون حماية المقاومة لسنة 2008".

وأضاف "أن هذه الممارسات لا تعدو عن كونها خدمة لضمان رضا الاحتلال واستمرار استفادة قادة السلطة والأجهزة الأمنية من الامتيازات التي يعطيها الاحتلال مقابل الدم الفلسطيني".

وطالب النائب د. أبو راس برام الله المسؤولية عن تداعيات الأحداث وتطورها في الضفة المحتلة والإفراج الفوري عنهم وخاصة مجانية للاحتلال، وتجاوز لكل الأعراف الوطنية. وقال رئيس لجنة الداخلية والأمن الفلسطيني: "إن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أصبحت دورها حفظ أمن الاحتلال ومستوطنيه والتفوق على المواطن الفلسطيني وانتهاك حرمة وقمع المقاومة والذي ارتقى برصاص الأجهزة الأمنية برام الله بجميع أشكالها، وهذا يعتبر خيانة حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ويجب أن يعاقب عليها



أدان النائب د. مروان أبو راس رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي الفلسطيني بشدة اعتقال السلطة برام الله، المطاردين الأسير المحرر مصعب اشتية وعميد طيبة في مدينة نابلس، معتبراً ملاحقة المقاومين خيانة مرفوضة وطنياً ودينياً وأخلاقياً.

وحمل النائب أبو راس السلطة برام الله المسؤولية عن تداعيات الأحداث وتطورها في الضفة المحتلة والإفراج الفوري عنهم وخاصة مجانية للاحتلال، وتجاوز لكل الأعراف الوطنية. وقال رئيس لجنة الداخلية والأمن الفلسطيني: "إن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أصبحت دورها حفظ أمن الاحتلال ومستوطنيه والتفوق على المواطن الفلسطيني وانتهاك حرمة وقمع المقاومة والذي ارتقى برصاص الأجهزة الأمنية برام الله بجميع أشكالها، وهذا يعتبر خيانة حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ويجب أن يعاقب عليها

وجه رسائل دولية عاجلة

د. بحر يدعو البرلمانات إلى التصدي لجرائم الاحتلال في القدس والأقصى

مكآة المسجد الأقصى الدينية واستخفافاً سافراً بمشاعر المسلمين كافة". وأضاف "أن ما يجري في القدس، وما يتعرض له من أشنع حملات الاستباحة والتهويد وطمس الهوية والتراث بما يهدد المدينة المقدسة، ويرمي إلى تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، تمهيداً لتنفيذ المخطط الصهيوني العنصري بهدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه".

وفي رسالته لرئيس البرلمان الأردني عبد الكريم الدغمي؛ دعا د. بحر الأردن الشقيق إلى التدخل العاجل لوقف الانتهاكات الصهيونية بحق القدس والمسجد الأقصى المبارك، والتي تتصاعد وتيرتها في ظل "الأعياد اليهودية" المزعومة، مشيداً أن هذه الانتهاكات تمثل تعدياً صهيونياً سافراً على دور المملكة الأردنية في الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.



مع ما يسمى "الأعياد اليهودية" في (26 و 27) سبتمبر الحالي وخلال شهر أكتوبر القادم، لأوسع حملة اقتحامات وتدنيس وعدوان على المسجد الأقصى، ضارباً بعرض الحائط جميع المواثيق والقرارات الدولية، مما يشكل تعدياً صارخاً على

حذر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة د. أحمد بحر، من تداعيات جرائم الاحتلال الخطيرة التي تستهدف القدس والمسجد الأقصى المبارك، والتي من شأنها أن تؤدي إلى انفجار الأوضاع، داعياً البرلمانات إلى التصدي لانتهاكات الاحتلال الصارخة في حرم الأقصى.

وطالب د. بحر خلال رسائل عاجلة وجهها للبرلمانات العربية والإسلامية والدولية لتحميد الجهود والمواقف البرلمانية لنصرة القدس والمسجد الأقصى، والعمل لاتخاذ خطوات عملية ضاغطة على الاحتلال لوضع حد لانتهاكاته، والعمل على محاكمة قادته كمجرمي حرب، وعزله في مختلف المحافل الدولية.

وشدد د. بحر على ضرورة التدخل الفوري لإنقاذ المقدسات الإسلامية والمسيحية من يد الإرهاب الصهيوني. وقال: "إن الاحتلال ومستوطنوه يستعدون تزامناً

ومعزبة بضحايا انهيار عمارة في عمان

رئاسة التشريعي ترحب برفض رئيس تشيلي اعتماد سفير الاحتلال

التشريعي الفلسطيني بالإنيابة د. أحمد بحر، رئيس مجلس النواب الأردني عبد الكريم الدغمي، بضمحيايا حادث انهيار عمارة في العاصمة الأردنية عمان.

جاء ذلك في برقية أرسلها د. بحر لرئيس البرلمان الأردني. وأعرب رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة في البرقية عن خالص التعازي والمواساة باسم الشعب الفلسطيني لذوي الضحايا وللشعب الأردني الشقيق بضحايا هذا الحادث الأليم، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته، ويلهم ذويهم الصبر والسلوان. ودعا الله عز وجل أن يمن على المصابين والجرحى بالشفاء العاجل، وأن يحفظ الأردن الشقيق وشعبه من كل سوء.



مسئولياتها السياسية والإنسانية والأخلاقية بالعمل على عزل الاحتلال ومحاسبته على جرائمه، ومحاكمة قادته أمام محكمة الجنايات الدولية، تحقيقاً للعدالة وانتصاراً لحق شعبنا في الحرية وتقرير المصير.

تعزية الأردن في إطار منفصل: عزى رئيس المجلس

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة د. أحمد بحر برفض رئيس جمهورية تشيلي غابرييل بوريك اعتماد سفير الاحتلال الإسرائيلي.

والذي جاء احتجاجاً على الجرائم التي يرتكبها الاحتلال في فلسطين وخاصة قتل الأطفال الفلسطينيين واستمرار الانتهاكات بحق المقدسات وتواصل الاستيطان.

وقال رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة في تصريح صحفي: "إن هذا الموقف من رئيس جمهورية تشيلي يكشف أمام العالم حقيقة الاحتلال الصهيوني القائم على القتل والإجرام والعنصرية، وانتهاك القانون والمواثيق الدولية". ودعا د. بحر دول العالم كافة إلى تحمل

لجنة القدس ترسل مذكرة للبرلمانات حول الانتهاكات الصهيونية بحق القدس والأقصى

04

اللجنة القانونية تبحث مع وزارة العدل تطوير القوانين لتجويد منظومة العدالة

03

نواب المجلس التشريعي يشاركون في الحملة الدولية لحماية المحتوى الفلسطيني

02

النائب د. سلامة: لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتحريفي تحرس على تجويد الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية من خلال عملها الرقابي والتشريفي

قال عضو لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريفي النائب د. سالم سلامة: "إن لجنة التربية من أكبر لجان المجلس التشريفي، حيث تتطلع على العديد من الملفات المهمة وتتابع عمل كبرى الوزارات والهيئات الرسمية".

وأوضح النائب د. سلامة في خلال برنامج "تحت قبة البرلمان" أن اللجنة تختص بملف التعليم بكل مراحلها وتفصيله، وملف الصحة، وملف الأوقاف والشؤون الدينية، وملف ذوي الاحتياجات الخاصة، وملف العمال وملف الأحوال الشخصية، وملف الأسرى وغيرها.

قطاع التعليم

وحول قطاع التعليم، بين النائب د. سلامة أن المجلس التشريفي من خلال لجانته المختلفة يتابع ويراقب ويحاسب الوزارات والهيئات الرسمية بهدف تجويد الخدمات لصالح المواطنين، مشيراً إلى أن اللجنة تتابع ملف التعليم من رياض الأطفال وحتى الدراسات العليا، وكل تفاصيله.

وأوضح أن وزارة التربية والتعليم ترفع تقارير عملها بشكل دوري للجنة لبحث الخطط والآليات والأعمال، سواء قبل بداية العام الدراسي أو خلاله أو بعد نهايته، حتى تتابع اللجنة كافة الملفات سواء تقاعد الموظفين وأعداد الكوادر والاحتياجات، والطلبة الجدد، وشكاوى، ويتم مناقشة ودراسة كافة الأمور والملفات مع الوزارة.

ولفت إلى أن اللجنة تستقبل بشكل دوري تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال مختلف الوزارات ومن بينها التعليم، الأمر الذي يساعد اللجنة على تحديد مواطن الخلل ومتابعته مع الوزارة من أجل سد أي خلل وتجويد الخدمات وتصويب الأخطاء.

وفي إطار الجهد الرقابي للجنة، أكد النائب د. سلامة أن لجنة التربية



تستخدم كل أشكال الرقابة البرلمانية من زيارات تفقدية وجلسات استماع ومساءلة مع وزارة التربية والتعليم. وحول ملف تدني أجور معلمات رياض الأطفال، أكد النائب سلامة وقوف لجنة التربية والقضايا الاجتماعية والمجلس التشريفي ككل مع مطالب معلمات رياض الأطفال بتحسين أجورهن، على اعتبار أنهن الأم الثانية للأطفال ومصدر التعليم والتربية الأول والتي تسهم بشكل كبير في رسم مستقبل الأطفال.

وأشار إلى عظم المهمة التي يقمن بها معلمات رياض الأطفال فهي توصل الطفل للمدرسة وهو قادر على الكتابة والقراءة، كما أنها تزرع فيه كل الأخلاق الحميدة، لذا الأصل أن يتم حفظ كرامتها وتقديرها، ويبدأ ذلك من خلال راتب يليق بها وبحجم ما تقدمه، موضحاً أن معلمات رياض الأطفال يجب أن يكون لهن معاملة خاصة لأنهن صانعات المستقبل للجيل.

وأكد على أن لجنة التربية ستبني ملفهم وتتابعه مع وزارة التربية والتعليم من أجل إنصاف معلمات رياض الأطفال.

المسؤولية الملية

وحول مشروع قانون المسؤولية الطبية:

هذا الملف، الذي أتاح زراعة الأعضاء كالدوم والقرنبيات والكبد والكلية، بشرط التبرع دون ثمن، وساهم في إنقاذ حياة الكثيرين أو تحسينها.

وقال: "نحتاج في قطاع غزة إلى 300 قرنية ولكن لا يمكننا إجراء 30 عملية زراعة قرنية، لعدم وجود متبرعين، فالقرنية لا يمكن أخذها إلى من شخص متوفي، لذا قامت وزارة الصحة بالتعاون مع المجلس التشريفي وغيره من المؤسسات بتسليط الضوء على التبرع بالقرنيات".

وأضاف قبل مدة بسيطة كنا في لقاء توعوي حول أهمية ذلك واستقبلنا الكثير من المتبرعين بقرنياتهم بعد الوفاة، الأمر الذي سيسهم في منح النور لأشخاص آخرين علاوة عن الأجر الذي سيكسبه المتبرع بعد وفاته.

وتطرق النائب د. سلامة إلى ملف ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث أكد استمرار المجلس التشريفي ولجنة التربية إيلاءهم الاهتمام والأولوية، لذا سن تشريعات عدة لصالحهم من بينها تخصيص 5% من الوظائف العمومية لهم لكن مع الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والمقدرة حتى لا تتأثر جودة الخدمات المقدمة للمجهول، كما أقر التشريفي بطاقة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وحول ملف تسمية مجهولي النسب؛ قال النائب د. سلامة: "تم تعديل قانون تسمية مجهولي النسب بناءً على طلب مجهولي النسب لإشكالات واجهتهم خاصة في استصدار جوازات السفر، حيث كلمة مولي في أسمائهم السابقة أحدثت ارتباكاً لدى بعض الدوائر الرسمية".

وأضاف "جرى عقد ورش عمل ولقاءات مع قانونيين وأصحاب الاختصاص وعدد من مجهولي النسب، وتم اعتماد طريقة نهي الإشكالات السابق وتحفظ كرامة مجهولي النسب.

نائبان يزوران مركز شرطة الوسطى ويتفقدان سير العمل فيه



وأن ذلك لم يمنعه من تأدية واجباته ورسالته على أتم وجه. وأشاد النائبان بالعقيدة الأمنية الوطنية التي يحملها أفراد الشرطة الفلسطينية، مؤكداً على ضرورة مراعاة الشرطة لأبناء شعبنا الصامد الصابر المرابط وتقديم أفضل خدمة له.

وشرح النائبان عدد من الملفات والقضايا والشكاوى التي وصلتها بخصوص عمل المركز، مؤكداً على أهمية اتباع القوانين والأنظمة في كافة أعمال المركز، ومشيداً بالجهد المبذول خدمة للمواطنين. وأكد النائبان الجمل وسلامة على أن المجلس التشريفي حريص على متابعة العمل في كل المؤسسات سيما مراكز الشرطة.

واستمع النائبان لعدد من الموظفين داخل المركز للتأكد من أوضاعهم وملفاتهم، وعبراً عن ارتياحهما من سلامة الإجراءات المتبعة بحق النزلاء داخل المركز.

في إطار المهام الرقابية للمجلس التشريفي الفلسطيني؛ زار وفد برلماني مركز شرطة النصيرات، للاطلاع على سير العمل وتفقد مرافقه والبرامج التي يعمل المركز وفقها، وكذلك لمناقشة عدد من القضايا والشكاوى التي تتعلق بعمل المركز.

وضم الوفد النائبان د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس، وعضو اللجنة النائب د. سالم سلامة، حيث كان في استقبالهم المقدم محمود البيومي مدير مركز شرطة النصيرات ولقيف من ضباط المركز.

واستمع النائبان لشرح مفصل عن عمل المركز وأهم الخطط التي رسمها لإنجاز الأهداف التي وضعها، والبرامج التي يعمل وفقها، وذلك من أجل توفير أفضل خدمة ممكنة لأبناء شعبنا.

وأطلع النائبان على أبرز التحديات التي يواجهها المركز، من حيث الكوادر البشرية أو الاحتياجات اللوجستية،

التشريفي منفتح على أي مقترحات لتجويد مشروع قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005

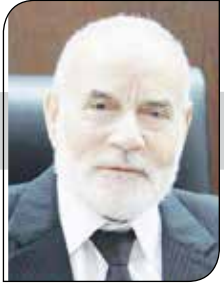


انعكاسات مشروع القانون على موازنة الحكومة، بهدف الوصول لأفضل صيغة. وأوضح أن المجلس التشريفي بذل جهداً كبيراً للاستشارة كل من له علاقة بهذا القانون، وتم أخذ التوصيات من مختلف الجهات حتى تم التوافق عليه وإقراره بالقراءة الأولى، مشيراً إلى أن القانون ليس حكراً على الموظفين في القطاع العام بل يمكن للعديد من الموظفين في مختلف المؤسسات من المجتمع المدني والعمل الأهلي الاستفادة منه.

وأكد المستشار القانوني بالمجلس التشريفي افتتاح المجلس على أية ملاحظات أو توصيات من شأنها تطوير وتجويد مشروع القانون، موضحاً أن الثاني في إقراره بالقراءة الثانية يأتي من باب تجويده وجعله بصورة مثلى خاصة أنه يلامس احتياجات عدد كبير من الموظفين المتقاعدين وحاجات أسرهم باعتبار أن الراتب التقاعدي يستفيد منه الموظف المتقاعد وأسرته التي يعولها في حياته وبعد وفاته.

أكد المجلس التشريفي الفلسطيني على أنه حريص على تجويد التشريعات والقوانين بما يضمن حقوق مختلف شرائح المجتمع وانصافهم، حيث يعكف المجلس التشريفي حالياً على تجويد وتعديل عدد من القوانين من بينها قانون التقاعد العام. وقال المستشار القانوني في المجلس التشريفي مقال عبور: "إن المجلس التشريفي يولي اهتماماً خاصاً لقانون التقاعد العام ومتابعة مواده القانونية، انطلاقاً بأنه يمس شريحة واسعة في المجتمع، ويلقي بظلاله على المجتمع ككل. وبين المستشار القانوني عبور خلال ورشة عمل نظمتها نقابة الموظفين في القطاع العام حول مشروع تعديل قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005.

بين أن المجلس التشريفي عقد العديد من ورش العمل مع مختلف الجهات ذات العلاقة، وتم إجراء دراسات إكثورية بالتنسيق مع وزارة المالية لدراسة



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

الأقصى في خطر

نعيش اليوم فصول مخططات صهيونية متصاعدة، وهجمة مسعورة متعددة الأشكال ومستتارة الخطى تستهدف تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً عبر الاقتحامات الواسعة التي ينوي الصهاينة تنفيذها اليوم وخلال الأيام القادمة في موسم الأعياد اليهودية، ويسعون من خلالها إلى الاعتداء على المصلين المرابطين في باحات الأقصى، وأداء الطقوس والصلوات التلمودية ونفخ البوق "الشوفار" في جنباته، كأحد فصول مخطط السيطرة على الأقصى تمهيداً لهدمه وإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه. لا يخفى أن المسجد الأقصى يشكل أية في عقيدتنا، وأحد أهم بؤر الصراع مع الاحتلال الصهيوني، كما يشكل أحد محاور مشروعنا الوطني وعناوين كفاح شعبنا المشروع، ومركز الثقل الديني والسياسي، بما يجعل المساس به ومحاولة تغيير الوقائع فيه التحدي الأكبر والأخطر الذي يواجه شعبنا ويقرر مستقبله وطموحاته في طريقه نحو إنجاز النصر والتحرير وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني. ولا يخفى أيضاً أن مصير المسجد الأقصى، الذي يقع في قلب القدس، هو الذي يرسم أفق المستقبل في المنطقة بأسرها، فالأقصى يبقى أولاً، والقدس تبقى أولاً، وسنظل، ومعنا كل أبناء شعبنا، رافعين لواء المقاومة والكفاح حتى يتحرر الأقصى وتعود القدس حرة كريمة عزيزة كما كانت عبر تاريخها الطويل، وتعود إلى سابق عهدها مركز إشعاع ديني وفكري وثقافي للعالم بأسره. إن الأقصى يتمركز اليوم في قلب معرفتنا الوطنية الجامعة، ويشكل مفتاح الحل وعنوان الأمل في غمار كفاحنا الوطني الطويل الذي سالت فيه الدماء في كل ركن وزاوية على مدى العصور والأزمان الماضية، وصولاً إلى مرحلة النكبة وحتى اليوم. من هنا فإن المسجد الأقصى يعتبر أحد أهم صواعق التفجير في إطار علاقة الصراع مع الصهاينة، وأحد أكثر النقاط سخونة في إطار الوضع الديني من جهة، والوضع الجيوسياسي بين شعبنا الفلسطيني والاحتلال الصهيوني من جهة أخرى. ورغم ضراوة الهجمة وشدة المخططات التي تستهدف الأقصى فليس لدينا أدنى ريب في أن أهالي القدس وال الضفة وال 48 الذين يشدون الرحال لنصرة المسجد الأقصى ودفاعاً عن حياضه الطاهرة، سيظلون أبداً صامدين ثابتين مرابطين، وسيشكلون شوكة قاسية في حلق الصهاينة المجرمين. وسيبقى الأقصى حاضراً في قلوب كافة أبناء شعبنا، وفي مقدمتهم المقاومة الباسلة، وفي وجدان أبناء امتنا العربية والإسلامية الذين تهفو أفئدتهم إلى الأقصى مع كل أذان، ومع كل صولة للمرابطين في باحات الأقصى، وللمجاهدين والمقاومين البررة الذين يتلون من العدو نيلاً صباح مساء في جهاد لا ينقطع، ولا يخشون الوعد والوعيد والإجرام والإرهاب الصهيوني، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً. إن مشاهد الصراع والمواجهة مع الاحتلال التي دارت رحاها داخل باحات المسجد الأقصى في كافة المراحل، والتي شهدت اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وكذلك معركة سيف القدس اللتان تشكلان أنموذجاً رائعاً في إطار ملحمة خالدة سوف يعيد التاريخ الفلسطيني والتاريخ الإنساني المعاصر تسجيلها بأحرف من نور في صحائفه المشرفة خلال الأيام القادمة في إطار انتفاضة فلسطينية خالدة تنطلق نصرة للأقصى، ولن تكون هذه الانتفاضة إلا مقدمة لمعركة النصر والتحرير والاستقلال الكامل بإذن الله. إننا في المجلس التشريفي الفلسطيني ندعو أبناء شعبنا الفلسطيني بكافة قواه وقضاياه وشخصياته الوطنية والإسلامية وشراخه الشعبية ومنظماته المجتمعية والأهلية، في كافة أماكن تواجد، إلى شد الرحال للدفاع عن المسجد الأقصى، وإحباط المخطط الصهيوني العنصري الأثم، والعمل على توفير كل أشكال الدعم والإسناد والمواظرة المرابطين والمنافحين عن أولى القبيلتين وثالث الحرمين الشريفين، ودرء الأخطار المحدقة به على يد غلواء الحق والإرهاب الصهيوني الذي تجاوز كل الخطوط الحمراء، وبات يهدد فعلياً حاضر ومستقبل المسجد الأقصى ودوره ومكانته الرفيعة في وجدان شعبنا وأمتنا. لقد وجهنا في رئاسة المجلس التشريفي رسائل ومخاطبات عاجلة للبرلمان العربية والإسلامية والدولية، ولقادة الأمة، بضرورة تحمل مسؤولياتهم السياسية والقانونية والأخلاقية والإنسانية في التصدي للمخطط الأثم للسيطرة على المسجد الأقصى، وفضح الإجرام والإرهاب الصهيوني، وسنواصل جهودنا البرلمانية والوطنية من أجل تحشيد جهود وطاقات الأمة وكل أحرار العالم لإنقاذ الأقصى مما يطاوله من مخططات، وتعزيز مكانته الوطنية والدينية والسياسية والأخلاقية والإنسانية التي يحاول الاحتلال شطبها ومحو آثارها بكل السبل في انتهاك صارخ لحقوقنا الثابتة أولاً، وللقيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية ثانياً، وللمواثيق والقوانين الدولية ثالثاً. وختاماً. فإن قدرنا في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس أن نظل طليعة هذه الأمة ورأس حربتها في معارك نصرة المسجد الأقصى وتحريره من الصهاينة الغاصبين، ونحن في المجلس التشريفي الفلسطيني نؤكد أن قضية الأقصى ستبقى على رأس سلم أولوياتنا، ومجددين العهد أن نبقي مدافعين عن حياض الأقصى، مرابطين ثابتين في الخندق المتقدم والصف الأول المدافع عنه، حتى تشرق شمس الحرية على مادته وبإحاطته المباركة بإذن الله. "ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

#عدالة رقمية

نواب المجلس التشريفي يشاركون في الحملة الدولية لحماية المحتوى الفلسطيني



وأكد النواب أن كل محاولات تقييد المحتوى الفلسطيني ستبوء بالفشل أمام طاقات شبابنا الواعد والتضامن العالمي الواسع مع الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة. كما وأشاد النواب بالحملة الدولية لحماية المحتوى الفلسطيني والتي يقوم عليها عدد من النشطاء والاعلاميين والتي ستساهم في فضح الإجراءات المتخذة وازدواجية المعايير لدى مواقع التواصل الاجتماعي ضد المحتوى الفلسطيني، مشددين على ضرورة الاستمرار في مثل هذه الحملات لدعم نقل الرواية الفلسطينية إلى العالم.

شارك وفد من نواب المجلس التشريفي في غرفة التفريد الخاصة بالحملة الدولية لحماية المحتوى الفلسطيني بوسم "#عدالة رقمية"، وضم الوفد كلا من النائب هدى نعيم رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والنائب يحيى العبادسة والنائب عبد الرحمن الجمل والنائب مشير المصري. واستنكر النواب الحملة المنهجية التي تقوم بها مواقع التواصل الاجتماعي ضد المحتوى الفلسطيني في إطار الانحياز لسياسات الاحتلال بهدف تغييب الرواية الفلسطينية.



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تبحث قضية أجور المعلمات في رياض الأطفال



اللجان القانونية والاقتصادية تناقشان تجويد مشاريع بعض القوانين

المجلس التشريعي يقر تقرير اللجنة القانونية حول حق الشعب الفلسطيني في الغاز وحماية موارده الطبيعية من الاحتلال

النائب محمد فرج الغول: جميع الثروات والموارد الطبيعية في فلسطين حقوق خالصة للشعب الفلسطيني وعلى الاحتلال تعويض شعبنا



إسماعيل الأشقر: "أن الاحتلال سرق المقدرات الفلسطينية وما زال يسرق، ومن بين أبرز الموارد التي سرقها المياه، حيث عندما انسحب عام 2005 من غزة كان قد سرق أغلب المياه بغزة الصالحة للشرب، وأيضاً يقوم بالسرقة في الضفة الغربية"، مؤكداً على أن المقاومة الوحيدة هي القدرة على لجم الاحتلال.

أما النائب عن كتلة فتح البرلمانية إبراهيم المصدر: "أثني على توصيات تقرير اللجنة القانونية، ولكن من أجل تطبيقها نحتاج للتوحد، وأن تشكل حكومة وحدة وطنية تتلقى الدعم والاسناد من كل العام"، مشيراً إلى أهمية استمرار نضال الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال.

من جهته: قال النائب د. أحمد أبو حلبية: "ندعو الشعوب العربية والإسلامية بضرورة المشاركة بفك الحصار عن غزة من خلال إعادة تسيير الوفود والحملات كما كان في الأعوام الماضية".

من ناحيته: أكد النائب د. عاطف عدوان على أهمية تفعيل المقاومة الفلسطينية في وجه الاحتلال، مشيراً إلى أن المقاومة اللبنانية أجبرت الاحتلال والجميع عدم التلاعب بحق لبنان بالموارد الطبيعية وخاصة الغاز، لذا فالمقاومة الفلسطينية عليها أن تلعب دوراً في حماية مقدرات الشعب الفلسطيني.

بدوره: شدد النائب د. سالم سلامة: على ضرورة إعداد تقارير عن سرقة الاحتلال لكل الموارد الطبيعية سواء الغاز أو المياه أو الثروات المختلفة بشكل مفصل، وكشف جرائمه أمام العالم والعمل على محاسبتها ومحاكمته، مؤكداً أن المقاومة قادرة على لجم الاحتلال وإيقافه.



وأكدت اللجنة على أن قطاع غزة تعد أرضاً محتلة بموجب القانون الدولي، مما يعني استمرار حق الشعب في أرضه وثرواته ومصادره الطبيعية ومقاومة الاحتلال الصهيوني، ومن ثم فلا يحق للمحتل تغيير المركز القانوني للإقليم المحتل وحرمان الشعب الفلسطيني من ثرواته ومصادره الطبيعية.

بدوره: قال نائب رئيس المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين د. ناصر الصانع: "أن على كل المنظمات الدولية والحقوقية أن تعمل لكسر الحصار الصهيوني الظالم على قطاع غزة"، مشيراً إلى أن الحرب وخرق للقانون الدولي، مطالباً برفع يد الاحتلال عن الثروات الفلسطينية خاصة الغاز الطبيعي في بحر غزة، مشدداً على حق الشعب في غزة أن يكون له اتصال بالعالم عبر ممر مائي.

من جهته: جدد رئيس كتلة الصادقون النيابية في البرلمان العراقي النائب عدنان فيحان موسى التأكيد على أن العراق بكل مكوناته يقف مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، داعياً الجامعة العربية والبرلمان العربي إلى دعم الحق الفلسطيني في استثمار ثرواته وحرية الحركة، وضمان حياة كريمة للشعب الفلسطيني وخاصة سكان أهالي غزة المحاصرين منذ أكثر من 16 عاماً.

من ناحيته: أكد نائب رئيس البرلمان الجزائري النائب يوسف عبيسة ووقوف الجزائر مع الشعب الفلسطيني، معتبراً ممارسات الاحتلال بحق الفلسطينيين انتهاكاً للقانون الدولي، مؤكداً أن المقاومة قادرة على لجم الاحتلال وإيقافه.

قال عضو المجلس التشريعي النائب بدوره: شدد النائب د. سالم سلامة: على ضرورة إعداد تقارير عن سرقة الاحتلال لكل الموارد الطبيعية سواء الغاز أو المياه أو الثروات المختلفة بشكل مفصل، وكشف جرائمه أمام العالم والعمل على محاسبتها ومحاكمته، مؤكداً أن المقاومة قادرة على لجم الاحتلال وإيقافه.

أما النائب عن كتلة فتح البرلمانية إبراهيم المصدر: "أثني على توصيات تقرير اللجنة القانونية، ولكن من أجل تطبيقها نحتاج للتوحد، وأن تشكل حكومة وحدة وطنية تتلقى الدعم والاسناد من كل العام"، مشيراً إلى أهمية استمرار نضال الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال.

من جهته: قال النائب د. أحمد أبو حلبية: "ندعو الشعوب العربية والإسلامية بضرورة المشاركة بفك الحصار عن غزة من خلال إعادة تسيير الوفود والحملات كما كان في الأعوام الماضية".

من ناحيته: أكد النائب د. عاطف عدوان على أهمية تفعيل المقاومة الفلسطينية في وجه الاحتلال، مشيراً إلى أن المقاومة اللبنانية أجبرت الاحتلال والجميع عدم التلاعب بحق لبنان بالموارد الطبيعية وخاصة الغاز، لذا فالمقاومة الفلسطينية عليها أن تلعب دوراً في حماية مقدرات الشعب الفلسطيني.

بدوره: شدد النائب د. سالم سلامة: على ضرورة إعداد تقارير عن سرقة الاحتلال لكل الموارد الطبيعية سواء الغاز أو المياه أو الثروات المختلفة بشكل مفصل، وكشف جرائمه أمام العالم والعمل على محاسبتها ومحاكمته، مؤكداً أن المقاومة قادرة على لجم الاحتلال وإيقافه.

قال عضو المجلس التشريعي النائب بدوره: شدد النائب د. سالم سلامة: على ضرورة إعداد تقارير عن سرقة الاحتلال لكل الموارد الطبيعية سواء الغاز أو المياه أو الثروات المختلفة بشكل مفصل، وكشف جرائمه أمام العالم والعمل على محاسبتها ومحاكمته، مؤكداً أن المقاومة قادرة على لجم الاحتلال وإيقافه.

أما النائب عن كتلة فتح البرلمانية إبراهيم المصدر: "أثني على توصيات تقرير اللجنة القانونية، ولكن من أجل تطبيقها نحتاج للتوحد، وأن تشكل حكومة وحدة وطنية تتلقى الدعم والاسناد من كل العام"، مشيراً إلى أهمية استمرار نضال الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال.

من جهته: قال النائب د. أحمد أبو حلبية: "ندعو الشعوب العربية والإسلامية بضرورة المشاركة بفك الحصار عن غزة من خلال إعادة تسيير الوفود والحملات كما كان في الأعوام الماضية".

من ناحيته: أكد النائب د. عاطف عدوان على أهمية تفعيل المقاومة الفلسطينية في وجه الاحتلال، مشيراً إلى أن المقاومة اللبنانية أجبرت الاحتلال والجميع عدم التلاعب بحق لبنان بالموارد الطبيعية وخاصة الغاز، لذا فالمقاومة الفلسطينية عليها أن تلعب دوراً في حماية مقدرات الشعب الفلسطيني.

بدوره: شدد النائب د. سالم سلامة: على ضرورة إعداد تقارير عن سرقة الاحتلال لكل الموارد الطبيعية سواء الغاز أو المياه أو الثروات المختلفة بشكل مفصل، وكشف جرائمه أمام العالم والعمل على محاسبتها ومحاكمته، مؤكداً أن المقاومة قادرة على لجم الاحتلال وإيقافه.

قال عضو المجلس التشريعي النائب بدوره: شدد النائب د. سالم سلامة: على ضرورة إعداد تقارير عن سرقة الاحتلال لكل الموارد الطبيعية سواء الغاز أو المياه أو الثروات المختلفة بشكل مفصل، وكشف جرائمه أمام العالم والعمل على محاسبتها ومحاكمته، مؤكداً أن المقاومة قادرة على لجم الاحتلال وإيقافه.

تقرير وتوصيات اللجنة القانونية

هذا وأكد المجلس التشريعي على أن جميع الثروات، والمصادر الطبيعية في فلسطين، من غاز وغيره، هي حقوق خالصة للشعب الفلسطيني، محملاً الاحتلال الصهيوني المسؤولية عن تداعيات الاحتلال وسطوره وسرقته للغاز والموارد الطبيعية وحصاره لقطاع غزة.

وطالب المجلس التشريعي من خلال التقرير الذي أقره الاحتلال بالتعويض الشامل والكامل عن كل الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على جرائمه.

وشدد التقرير في توصيات تقرير اللجنة القانونية التي تلاها رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، شدد على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لوقف سياسة الاحتلال من سرقة ثروات الشعب الفلسطيني، التي تعد ملكاً خالصاً، وحق مشروع للشعب الفلسطيني الذي يعاني من ويلات الحصار والاحتلال.

وبين أن ممارسات الاحتلال هي مخالفة لجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنص على السيادة الدائمة على الثروات والمصادر الطبيعية، وحق التصرف بها.

وأوصى المجلس بالتواصل مع الشركات الدولية والإقليمية التي تعمل قبالة السواحل الفلسطينية، وتحذيرها من إلحاق الضرر بحقوق الفلسطيني، وثرواته ومصادره الطبيعية، ويعتبر مشاركة للاحتلال في انتهاكه للحقوق.

وطالب الأمم المتحدة بأن تتحمل مسؤولياتها، وأن تفي بالتزاماتها تجاه سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تعمل على استرداد الشعب الفلسطيني حقوقه والاستفادة من ثرواته وموارده الطبيعية، ولجم الاحتلال ومنعه من السرقة والسطو على ثرواته.

وأكد المجلس على ضرورة توثيق وفضح جرائم الاحتلال وملاحقته قانونياً وقضائياً؛ من خلال اللجوء لمحكمة الجنايات الدولية والمحاكم المختصة، ومحكمة العدل الدولية؛ لاستصدار (فتاوى قانونية) بشأن حق شعبنا الفلسطيني في الاستفادة من ثرواته ومصادره الطبيعية، واطلاق نهب الاحتلال لها.

وطالب الفصائل الفلسطينية وأبناء الشعب الفلسطيني بالتوحد خلف المقاومة ودعا البرلمانات الدولية واتحادات البرلمانيين الدوليين والعرب ولجان الصداقة البرلمانية الفلسطينية فيها إلى بذل كل الجهود وتوحيدها لاستعادة الحقوق الفلسطينية وحمايتها.

وأشارت اللجنة إلى أن الاحتلال يعد سرقة أي فرصة تسهم في توفير حياة كريمة لشعبنا، مشيرة إلى طمع الاحتلال أن يكون لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي بفضل حجم الغاز الكبير والمكتشف عند سواحل الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيما سواحل قطاع غزة.

تفاصيل حقول الغاز

وأوضحت اللجنة القانونية تفاصيل الغاز الفلسطيني من خلال تقارير جهات مختصة، ففي 1999م منحت الحكومة الفلسطينية

واستقبلت وفداً من اللجان الشعبية

اللجنة القانونية تبحث مع وزارة العدل تطوير القوانين لتجويد منظومة العدالة



التشريعي عددًا من ممثلي اللجان الشعبية في المخيمات، واستمعت اللجنة لتفاصيل المهام والبرامج والخدمات التي تقوم بها اللجان الشعبية في المخيمات، وكذلك أبرز المشكلات والمعوقات التي يواجهونها. وطالب ممثلوا المخيمات المجلس التشريعي توفير غطاء قانوني لعملهم، على اعتبار أن المخيمات لا تتبع البلديات ولا الحكومة، وبالتالي فإن مرجعيتها لوكالة -الأونروا- أو منظمة التحرير، مما يستدعي وجود قانون صادر عن المجلس التشريعي يضيء الصبغة القانونية عليها. ووعدت اللجنة القانونية بالتشريعي وفد ممثلي اللجان الشعبية بتبني قضيتهم وطرحها على المجلس التشريعي للمعالجة القانونية لملف اللجان الشعبية في المخيمات.

أهمية تكامل العمل بينهم لتجويد الخدمات، كما استمعت اللجنة لعمل الهيئات والملفات التابعة لوزارة العدل أو تشرف عليها وهي الهيئة الفلسطينية المستقلة للملاحقة جرائم الاحتلال (توثيق)، والطب الشرعي، والسجل العدلي، وملف التحكيم والخبراء، والمعمل الجنائي، والجمعيات والنقابات والتي تحتاج لعمل متكامل بين كل الوزارات والهيئات، جرى خلال اللقاء بحث عدة قوانين تنظم عمل المؤسسات والهيئات التي تشرف عليها وزارة العدل، حيث سيتم رفع تصورات التعديل للأمانة العامة للمجلس الوزراء لإحالتها إلى المجلس التشريعي للبحث والإقرار وفق الأصول المتبعة، ومن أبرزها قانون النقابات وقانون الترجمة.

لجان المخيمات الشعبية

في سياق آخر: التقت اللجنة القانونية في المجلس

وناقشت ملف تدني أجور معلمات الروضات

لجنة التربية تتفقد عدداً من المدارس وتطلع على برامجها التعليمية والتربوية



فلسطين، سواء في مقاومة الاحتلال أو رفعة المجتمع وتقدمه. في إطار منفصل: عقدت اللجنة برئاسة النائب د. عبد الرحمن الجمل، اجتماعاً دورياً لمناقشة عدة قضايا، بحضور أعضاء اللجنة النواب د. خميس النجار، ود. سالم سلامة، ود. يوسف الشرافي. وبحثت قضية تدني أجور معلمات رياض الأطفال لمعالجتها مع الجهات المختصة، وناقشت أيضاً تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول وزارة العمل، وأقرت عقد لقاء مع رئيس ديوان الرقابة خلال الفترة المقبلة. وبحثت اللجنة شكاوى المواطنين الواردة إليها وردود بعض الوزارات عليها.

زار مقر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس النائب د. يوسف الشرافي وعددًا من المدارس الثانوية للاطلاع على سير العملية التعليمية فيها. واطلع النائب د. الشرافي على برامج المدارس وخططها خلال الفصل الأول من العام الدراسي الحالي، كما تفقد عددًا من الصفوف في تلك المدارس واستمع من المعلمين والطلاب لآليات التربية والتعليم في المدارس وأهم البرامج والخطط.

وقدم مقر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مجموعة من النصائح والتوجيهات، سيما في الإطار التربوي وسلوكيات المعلمين والطلاب داخل المدرسة، والتي تهدف لارتقاء العملية التعليمية وتجويدها. وشدد النائب د. الشرافي على حرص المجلس

نواب: الوحدة والمقاومة السبيل للفشل مخططات الاحتلال

لجنة القدس بالتشريعي ترسل مذكرة للبرلمانات حول الانتهاكات الصهيونية بحق القدس والأقصى



في أكناف بيت المقدس

النائب فتحدي القرعوي

أسرى الحرية والدور المطلوب

مع بزوغ شمس نهار كل يوم على الخلائق ثم تعود لتغيب وتطوي معها يوماً ربما ينتبه البعض إليه أو لا... باستثناء فئة من أبناء الشعب الفلسطيني، فإنها تعد لحظات النهار والليل.. دقائقه وساعاته، إنهم الأسرى، هذه الفئة الكريمة من أبناء الشعب الفلسطيني والذين تتفاوت أعمارهم ما بين الـ 18 عاماً إلى ما بعد وما فوق الـ 60 عاماً وكذلك تتفاوت محكومياتهم حتى تصل محكوميات البعض إلى رقم جنوني لا يمكن لبشر أن يستوعبه إلا في ظل الاحتلال خاصة عندما تعلم أن بعض الأسرى هم محكومون بعشرات المؤبدات.. وهذا يعكس العقيلة الحاكمة التي تتابع ملف الأسرى والأسيرات أو حتى الملف الفلسطيني كاملاً.

إن الشعب الفلسطيني محكوم بهذه العقليات، فأنت لا تتفاجأ عندما ترى هذه الأحكام الخيالية والتي لا يوجد مثيل لها إلا في ظل دولة الاحتلال. ولكن بالمقابل ماذا قدم الناس لقضية الأسرى، سواءً على مستوى السلطة الفلسطينية أو الحكومات العربية أو الشعوب، إنه شيء لا يكاد يقدر بالمقارنة مع حجم التضحيات العظيمة من قبل الأسرى والأسيرات والتي تضعهم في أجواء لا يستطيعون فيها التكهن بمستقبلهم ولو لساعات.

إن واجب هؤلاء الكرام يقع بالدرجة الأولى على عاتق الأمة العربية التي تعهدت بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وذلك بإبتداع وسائل وأساليب من شأنها أن تدفع الاحتلال للإفراج عن الأسرى رغماً عنه ثم على عاتق السلطة الفلسطينية والتي تعالج الموضوع بطريقة هشّة وليس فيها أوراق ضغط أو شيء من الجدية مما يضع هؤلاء الأسرى في أجواء الجهول أيضاً.

إن معالجة موضوع الأسرى لا يحتاج إلى مجرد تشكيل وزارات ولجان تخصص الأسرى فحسب وإنما يحتاج إلى وقفة جادة لمعالجة كل ما يحتاجه الأسير داخل قلاع الأسر ابتداءً من قضية المأكل والملبس والاستقرار الداخلي ومروراً بعائلة الأسير وأولاده وأسرته وانتهاءً بمصروفه اليومي وتاريخ إطلاق سراحه، للأسف الشديد لا توجد خطة واضحة لدى وزارات الأسرى وتفحص عن مستقبل الأسرى وعن معاناتهم ومعاناة أهليهم وذويهم وإنما هناك خطط بخلوط عريضة لا تتجاوز بأن تكون مجرد حبر على ورق.

إن الأسرى والأسيرات في سجونهم ونازنيهم يعدون الأوقات التي تمر بالدقيقة والثانية ويتابعون أخبارهم في الخارج وإلى أين وصلت لحظة بلحظة وهذا من شأنه أن يضع الكل الفلسطيني سلطة وفصائل وأفراداً عند حدود مسؤولياتهم، فليس من المرءة أن تسمع عن أسير محكوم بعشرة مؤبدات وعن آخر لا زال في السجن منذ 20 عاماً والأمثلة كثيرة، وهذه إشارة إلى حالة اللامبالاة تجاه هذا الملف الكبير.

إن الاحتلال يترنم على عذابات الأسرى وعلى أوجاعهم وآلامهم، ولذلك كان لا بد أن تكون هناك لجنة واسعة بل أوسع من الوزارة من شأنها متابعة كل ما يلزم الأسير ابتداءً من عملية التنقل وقضية الطعام وإدخال الملابس في الصيف والشتاء والحاجيات التي تلزم كل أسير وأسيرة.

وهناك من الأسرى من يتأخر ملفه مما يجعله يتأخر في السجن وهذا ناتج عن الوضع المالي للأسير الذي لا يملك المال الكافي لتوكيل محامي بارع يتابع قضيته، فيترك الملف لبعض الجهات الحقوقية والتي لا تعطيه الأهمية البالغة مما يؤدي إلى الحكم على الأسير حكماً عالياً.

وختاماً.. يجب على الكل الفلسطيني أفراداً ومؤسسات وجهات ذات اختصاص أن تولي قضية الأسرى والأسيرات أهمية بالغة، وأن تتابع موضوع أسرهم لأنه لا يقل أهمية عن موضوع الأسير والذي يساهم دائماً في استقرار الأسير أو جعله في حالة ارتباك.



الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال ومخططاته، مؤكداً على أن الاحتلال سيواجه بحالة شعبية فلسطينية عارمة سواءً بالرباط في الأقصى المبارك أو المواجهة الميدانية.

وأشار د. أبو راس إلى أن المقاومة الفلسطينية في تصاعد لإفصال مخططات الاحتلال، وأن الضفة الغربية كلها تنتفض اليوم في وجه الاحتلال، مؤكداً على أن مخططات الاحتلال خلال الأعياد اليهودية القادمة لن تمر مرور الكرام.

النائب حاتم قفيشة

بدره: قال النائب عن محافظة الخليل حاتم قفيشة: "إن طقوس الاحتلال التلمودية في القدس المحتلة وإطار المخططات الاستيطانية الخبيثة من تهويد كل المعالم الإسلامية بالمدينة المحتلة".

وشدد النائب قفيشة على أن الانتهاكات المتصاعدة والتهئية للنفخ بالبوق والطقوس "الشاذة" غير مرتبطة بأعياد الاحتلال الدينية المزعومة، بقدر ارتباطها بمخططاته المنهجية لتهويد الأقصى مثلما جرى في المسجد الإبراهيمي.

وذكر أن انتهاكات الاحتلال في الأقصى تهدف إلى ضم أجزاء منه لما تسمى "قائمة التراث اليهودي"، قائلاً: "ما يشهده الأقصى اليوم عشناه في الخليل بالمسجد الإبراهيمي، وبذات الوسيلة التي نفذت لبسط السيادة الدينية، كواحدة من أخطر أشكال السيادة على الأقصى".

ودعا النائب قفيشة للتصدي لانتهاكات الاحتلال ومخططاته الاستيطانية ضد المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلة.

الغربية والداخل المحتل تكثيف الرباط في المسجد الأقصى المبارك، كما أن على العرب والمسلمين دعم أهالي القدس ودعم الأقصى.

النائب د. عاطف عدوان

في ذلك السياق؛ استنكر رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي النائب د. عاطف عدوان ارتفاع وتيرة الاقتحامات والانتهاكات الصهيونية بحق المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس. وقال النائب د. عدوان في تصريح للمكتب الإعلامي للتشريعي: "يسعى الاحتلال لفرض وقائع جديدة وتمير مخططات الاحتلال الخبيثة"، مضيفاً "الذي نعول عليه لحماية مقدساتنا هي مقاومتنا الباسلة ووحدة شعبنا، وقدرة شعبنا على حماية حقوقه ومقدساته".

محذراً الاحتلال من خطورة المضي في انتهاكاته وجرائمه وأن الشعب الفلسطيني سيبدل الروح والدم من أجل حماية القدس والأقصى.

النائب د. مروان أبو راس

قال رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي د. مروان أبو راس: "إن الاحتلال يستغل الحالة الفلسطينية الراهنة من انقسام وتشرد، وهرولة بعض الأنظمة العربية للتطبيع معه، في تمرير سياسات خطيرة بحق الأقصى المبارك ومدينة القدس".

وأضاف النائب د. أبو راس في تصريح صحفي للمكتب الإعلامي للتشريعي، "تتوقع مع موسم الأعياد اليهودية المقبل أن تزيد التويرات الاعتداءات بشكل أكبر، إضافة إلى حملاته في توسيع المستوطنات الصهيونية بالقدس ومحيطها".

وشدد د. أبو راس على ضرورة أن يتوحد

الأقصى ومحيطه، إضافة لتصاعد الاقتحامات من المستوطنين تمهيداً لتقسيمه زمنياً ومكانياً.

وأشارت اللجنة إلى صور الاعتداءات على مدينة القدس وأهلها، وأبرزها هدم المنشآت والأحياء بدون وجه حق، حيث هدم نحو 4000 منزل منذ احتلاله لشرقي القدس عام 1967، وهناك مخططات لهدم 20000 منزل في أحياء وقرى تابعة للقدس ضمن مشروع تهويدي ضخم، وفرض الضرائب الثقيلة وغير القانونية على المقدسيين.

النائب د. أحمد أبو حلبية

في ذات الإطار؛ حذر رئيس لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي د. أحمد أبو حلبية من استغلال الاحتلال الصهيوني لما يسمى الأعياد اليهودية المقبلة، لزيادة وتيرة الانتهاكات بحق الأقصى المبارك وحاضنته مدينة القدس وتمير المخططات الصهيونية.

وقال أبو حلبية في تصريح صحفي للمكتب الإعلامي للمجلس التشريعي: "إن الشهر الجاري يصادف ما يسمى رأس السنة العبرية في 27-26 أيلول سبتمبر، كما أن شهر أكتوبر تشرين أول حافل بالمناسبات الدينية اليهودية كعيد الغفران والعرش المزعومين".

وأضاف "في المناسبات الدينية المزعومة يقوم الاحتلال بزيادة عدد المستوطنين المقترحين للأقصى، ويسمح لهم بأداء طقوس تلمودية كالنفخ في البوق، وصلاة التوبة، والانبطاح التلحمي، وقرءة التوراة المحرفة"، مبيّناً أن ذلك يشكل تهديداً لمشاعر المسلمين ومخالفته لكافة المواثيق والأعراف الدينية والدولية.

وأكد النائب د. أبو حلبية على أن المطلوب من أهالي القدس والضفة

أرسلت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي مذكرة للبرلمانات في دول العالم والصداقة البرلمانية مع فلسطين، من أجل توضيح الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني بحق مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، مطالبة البرلمانات بالتحرك للجم الاحتلال وحماية المدينة والأقصى وفق القوانين والأعراف الدولية.

وأكدت اللجنة في مذكرتها أن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني المسجد الأقصى وحاضنته مدينة القدس، جرائم حرب يحاسب عليها بموجب القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

ودعت اللجنة إلى التحرك العاجل لوضع حد لهذه الانتهاكات الصهيونية الصارخة بحق القدس والمسجد الأقصى والتي تتصاعد تزامناً مع "الأعياد اليهودية" المزعومة، مؤكدة على أن استمرار الصمت الدولي على جرائم الاحتلال بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية شجعه لارتكاب المزيد.

وطالبت اللجنة بوقف كل أشكال التطبيع الأثم مع الاحتلال الصهيوني الذي يستغل ذلك ليواصل اقتحاماته وعدوانه وممارساته الاستفزازية في حرم المسجد، ودعت لاستنفار كل الطاقات والجهود على مختلف المستويات السياسية والقانونية والإعلامية والشعبية لنصرة القدس والمسجد الأقصى المبارك.

وأوردت اللجنة في مذكرتها الانتهاكات التي يتعرض لها الأقصى، ومنها الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك، وحراسه والمصلين والمرابطين فيه، واستمرار الحفريات أسفل ساحات

استنكروا اعتقال المطلوبين للاحتلال

نواب: شعبنا الفلسطيني بدأ يتململ من سياسات السلطة وأجهزتها التي تخدم الاحتلال على حساب شعبنا

خلال استقبال أهالي مغدورين

د. بحر: انفاذ القانون وتطبيق الأحكام ضرورة للحفاظ على النسيج المجتمعي



استقبل رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنازة د. أحمد بحر، عددًا من أهالي المغدورين المحكومين على قاتليهم بالإعدام ولكن لم ينفذ الحكم حتى الآن، وذلك بحضور رئيس لجنة الداخلية والأمن بالمجلس التشريعي د. مروان أبو راس. وأكد رئيس المجلس التشريعي بالإنازة واستمع د. بحر إلى مطالب أهالي المغدورين، خاصة تنفيذ أحكام القضاء التي يرجع بعضها لعدة سنوات بإعدام القتلة، وذلك في إطار رد الحقوق

النائب نجاة أبو بكر

وفي إطار منفصل؛ أكدت عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح نجاة أبو بكر، على أن شعبنا الفلسطيني في الضفة المحتلة، مقبل على مرحلة تصعيدية خطيرة بسبب ممارسات الاحتلال العدوانية المتمثلة في الاقتحامات والاستيطان والقمع وتهويد الأرض وتدنيس

المقدسات ومصادرة الأراضي. وقالت أبو بكر في تصريح صحفي: "الاحتلال دأب على المدهامات والجرائم والقتل والعدوان، وهذا كفيل بإشعال نار الثورة والانتفاضة مرة أخرى". وأضافت: "المقاومة مستمرة، والثورات الفلسطينية متجددة، كل فترة تهدأ ثم سرعان ما تبدأ بالتصعيد مرة أخرى"، مبيّنة أن الشارع الفلسطيني لم يعد ينتظر من قيادة السلطة برام الله شيء، وأن ما يجري بالضفة من ثورة في وجه الاحتلال دليل على "شعبنا بدأ يتململ من سياسات السلطة وحتى بعض أبناء الأجهزة الأمنية الذين باتوا يشتبكون مع الاحتلال وينفذون العمليات الفدائية كعملية حاجز الجملة الأخيرة، وذلك نابع من عدم رضاهم عن سلوك السلطة ومنهجها في التنسيق مع الاحتلال".



استنكر نواب ممارسات أجهزة أمن السلطة والتي كان آخرها اعتقال المطلوبين للاحتلال مصعب اشتية وعميد طبيلة من نابلس، موضحين أن سياسة السلطة وأجهزتها الأمنية منحازة للاحتلال وعليها أن تعود لحضن الشعب الفلسطيني قبل قوات الأوان.

النائب نايف الرجوب

بدره: قال النائب عن محافظة الخليل د. نايف الرجوب: "إن ما جرى في مدينة نابلس هو دليل جديد على أن السلطة برام الله تعمل بكل إمكانياتها في خدمة الاحتلال ومصالحه وأمنه". وأكد النائب الرجوب على أن السلطة بما تمارسه أجهزتها الأمنية في الضفة من اعتقال المطلوبين، تضرب المصالح الفلسطينية عرض الحائط".

واستنكر النائب الرجوب سياسة تقديم السلطة لخدمات مجانية للاحتلال والإدارة الأمريكية على حساب الشعب الفلسطيني.

النائب باسم الزعازير

من جهته؛ قال النائب عن محافظة الخليل باسم الزعازير: "إن اعتقال السلطة المطلوب مصعب اشتية وتواطؤ مع الاحتلال ضد شعبنا، وأن

تصدر عن المكتب الإعلامي في
المجلس التشريعي الفلسطينيإشراف عام
محمد رضوانتحرير ومتابعة
لؤي حجازي - إبراهيم العيسويتصميم وإخراج
حسام أبو دقة